



## نص الخطاب الذي وجهه جلالة الملك محمد السادس إلى الأمة

### بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب

نظوان: 20 غشت 2007

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الحمد لله الذي جعلنا من آل أبي طالب أئمة المرسلين وأولاد آل محمد وآل علي بن أبي طالب  
أئمة المرسلين وأولاد آل محمد وآل علي بن أبي طالب

شعبي العزيز، يتزامن احتفائنا اليوم، بمشاعر الاعتزاز بذكرى ثورة الملك والشعب الخالدة، وبعيد الشباب المجيد، مع الانطلاقة الرسمية للوشبكة للحملة الانتخابية، لاقتراع سابع شتنب المقبل.

ففي هذا الموعد، الذي يشكل مرحلة متقدمة في مسارنا الديمقراسي، ستختار بإرادتك الحرة، بين برامج ومرشحي الأحزاب المتنافسة، لعضوية مجلس النواب الجديد.

وكما وعدتك في خطاب العرش فإنني أتوجه إليك، في موضوع الانتخابات، لالتأثير أو التدخل فيها، الذي حرته على نفسي مثلما يمنعه القانون على الجميع، باعتبار نزاهة الانتخابات هي جوهر الديمقراسية وروحها.

فاللتزام التام بنزاهة الانتخابات وتخليقها، وبحرمة الاقتراع، يبدأ من خديمك الأول، الملك أمير المؤمنين، رمز وحدة الأمة، بكل مكوناتها، وحامي حمى الملة والدين، الحريص على مصالح العليا، جعلها تسمو فوق أي اعتبار، مستحضرين تصورنا السياسي، بمكاسبه الكبرى.



وهكذا، أصبحت الانتخابات منتكمة، بيد أن الانشغال بها لا يعني التأثر السلبي  
بصرفيتها وانتكار تنصيب الحكومة القادمة، وهذا ما يقتضي أن تتحمل كل المؤسسات  
والفاعلين مسؤولياتهم في عمل مستمر فالقضايا المصيرية، والأوراش والإصلاحات  
الميكالية الكبرى، وضمان الأمن والاستقرار، لا تقبل التوقف والانتكار.

وبعون الله، فقد تمكنا جميعا من توفير إحصار عصري وفعال مخزن على المشاركة  
المواطنة، من معالمه البارزة: مدونة انتخابية حديثة، تفسح مجال المشاركة المتكافئة  
لكل الأحزاب في الاقتراع، قانون جديد لتأهيل الأحزاب وتمويل شفاف لعملها، حياد  
إداري إيجابي وحازم، مراقبة قضائية مستقلة، حضور فاعل للمجتمع المدني ولوسائل  
الإعلام، في التوعية والمتابعة، فضلا عن التمثيل النسوي، الذي نريده أكثر إنصافا  
للمرأة.

وهذا ما جعل الممارسة السياسية تبلغ مرحلة متقدمة من النضج، حيث تتنافس على  
كسب ثقة الناخبين أغلبية تدافع عن حصيلة عملها ومشاريعها المستقبلية وتحاسب  
عليها، وفي مواجهتها، معارضة متعددة، تأخذ بعين الاعتبار المكاسب الوصية  
وتقترح برامجها البديلة في إحصار انتخابات تنافسية.

وبدورها، فإن الحملة قد عرفت تجديداً ملحوظاً، في شكلها ومضمونها ومرحلها، فهي لم  
تعد مجرد فرصة موسمية عابرة لرفع شعارات حماسية ومطالب نضالية عامة، أو ملصية  
للتضليل والتدليس، بل أصبحت مفتوحة ومتضمنة لبرامج متعددة يتم التعريف بها بوسائل  
اتصال حديثة ومضبوطة.

ومهما يكن التقدم السياسي الذي حققناه، فهل يجوز القول: إننا قد بلغنا درجة الكمال  
الديمقراطي؟ وهل من المعقول النزوع إلى تحجيم الاقتراع باعتباره مجرد حلقة دورية،  
في مسلسل انتخابي معتاد؟ كلا، إن للانتخابات حرمتها ودورها الحاسم في اختيار  
شعبي العزيز، لمن يدير الشأن العام ويراقبه، أغلبية ومعارضة. كما أنها تساهم، بإرادتك  
الحرّة، في بلورة أسبقيات الولاية التشريعية الجديدة. لذلك، لا ينبغي تبخيس قيمتها أو



التشكيك في جدواها. كما أنه لا مبرر للمبالغة في تهويلها وكأنها غاية في حد ذاتها أو نهاية مصاف المسار الديمقراطي الذي لا حد لكماله.

وعلى هذا الأساس أقول لمواصينا : إن الانتخاب من مقومات المواطنة المسؤولة، ولا إعطاء عملية الاقتراع شحنة قوية ودائمة، يتعين دعمها بالمشاركة الديمقراطية، مشاركة موصولة لا تنحصر في يوم الاقتراع، بل تتطلب الانخراط الدائم في أورش التنمية والمواطنة.

إنكم بالإدلاء بأصواتكم، لا تختارون من يمثلكم للسنوات الخمس المقبلة فقط، وإنما تحددون أيضا مستقبلكم ومستقبل أبنائكم وبلدكم. فعليكم ألا ترهنوا مصيركم ببيع أصواتكم وضمايركم لمن لا ضمير ولا أمانة له، ففي ذلك تنازل منبوذ عن حقكم الدستوري في الانتخاب الحر، وتفريغ غير مقبول في شرف مواصتكم وكرامتكم.

لذا، يتعين على الجميع التصدي، بروح المواطنة وقوة القانون، للعابثين بالانتخابات والمتاجرين بالأصوات وإفسادها بالمال الحرام والغش والتدليس والتزوير فلا مكان للممارسات المخالفة للقانون، في كل المجالات، مهما يكن مرتكبوها. فمحادبة الرشوة والفساد واستغلال النفوذ وإقصايات الريع وتوزيع الغنائم مسؤولية الجميع : سلطات وهيآت، مواصنين وجماعات، وذلكم في نضاق دولة المؤسسات والحكمة الجيدة.

وإننا ندعو مواصينا، للانخراط في العمل السياسي النبيل، غايتنا المثلى توسيع المشاركة الشعبية في التنمية. فمن لا يمارس السياسة الفاضلة بالمواطنة الملتزمة، فإن السياسة الرخيلة تستغله بالأساليب التضليلية لأغراض مقيتة : انتهازية أو عدمية مرفوضة، متصرفة أو إرهابية محرمة. لذا ينبغي مواصلة التصدي لنزاعاتها ولكل أعداء الديمقراطية، سلاحننا في ذلك، الدولة القوية للحق والمؤسسات، والتنمية الشاملة، والأمن الحازم، وسلخمة القضاء المستقل الحريصين على الالتزام التام للجميع بسيادة القانون.



فالسياسة ليست حكرا على فئة معينة، وإنما هي شأن كل المغاربة في الداخل والخارج. وفي هذا الإطار، ستعرف هذه الانتخابات، مكسبا جديدا، بتعميم حق المشاركة فيها، بأرض الوطن، على كافة أجيال جاليتنا العزيزة المقيمة بالخارج، مؤكدين لهم فائق عنايتنا بصون كرامتهم، وتعزيز مواصلتهم الكاملة. وما هذه المشاركة الانتخابية إلا خطوة أولى في مسار تشاوري متدرج غايته إدماجهم المشروع في مختلف المؤسسات التنفيذية والنيابية والاستشارية الوطنية.

وفي نفس السياق، ستكون الخطوة المقبلة، في المشاركة المؤسسية الفعالة لجاليتنا بالخارج، هي إحداث مجلسها الأعلى ريثما يرفع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، مقترحاته بشأنه، إلى نظرننا السديد. وذلك لتنصيبه في الأمد القريب.

شعبي العزيز، باعتبار الأحزاب فاعلا أساسيا في كسب رهان أي اقتراع، فإنني أتوجه إليها بالقول: إنه لا ديمقراطية حقيقة، بدون أحزاب قوية، أحزاب فاعلة متحملة لمسؤوليتها في جعل الانتخابات تنافسا شريفا بين مشاريع مجتمعية، وليس لخوض صراعات شخصية أو استعمال الديماغوجية. فالتنافس التنموي هو المحك الفعلي للممارسة الديمقراطية السليمة. لذلك يتعين على الأحزاب، العمل الميداني على توعية وتحفيز الناخبين على المشاركة، ببرامج واضحة، قابلة للتطبيق. وفي نفس السياق، نجدد تعليماتنا لحكومتنا، لمواصلة اعتماد الحياد الملتزم بسيادة القانون في مختلف مراحل العملية الانتخابية، وذلك بالردع القوي والزجر الحازم لكل الخروقات.

كما نؤكد على الدور الحاسم للقضاء في صيانة حرمة الاقتراع ومحاربة الفساد بكل أنواعه والبت في صحة الانتخاب في كل مرحله، بتنسيق بين كافة السلطات العمومية التي أنكل بها القانون مسؤولية تنظيم الانتخاب ومراقبة نزاهته.

كما أن على العدالة، ولاسيما قضاء النيابة العامة، التحلي بالمزيج من اليقظة والتعبد، وإجراء التحريات، بكل موضوعية وتجرد، في كل الشكايات واللحعون. أما البت فيها، فيعود لقضاء الحكم، بما يلزم من سرعة ونزاهة وصرامة، وفي استشعار لكون العدل من



أمانة أمير المؤمنين، الضامن للإستقلال التام للسلكة القضائية، عن السلكتين التنفيذية والتشريعية، وفي احترام لمبدأ فصل السلكتين وعدم الانسحاق لأي تأثير على الالتزام الواجب للقاضي، في كل القضايا، بالتقيد بسيادة القانون

وبفضل ما تعرفه بلادنا من تحديث ديمقراطي، فإن إنجاز الانتخابات المقبلة، يقتضي الانخراط المسؤول لوسائل الإعلام، ولفعاليات المجتمع المدني في توعية المواطنين ومتابعة الانتخابات وملاحظتها إلى جانب مختلف الهيآت المعنية، كل في مجال اختصاصه، وفي كليتهما المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان باعتبار حرية الانتخاب من الحقوق الإنسانية الأساسية .

وإننا لتطلع إلى أن يسمو كافة الفاعلين إلى المستوى الأمثل لإثارة المصلحة العليا للوطن. وفي هذا الصدد، ندعو، على وجه الخصوص الأحزاب، التي نكن لها كل التقدير، لاحترام الإرادة الشعبية الحرة وتنزيه الاقتراع عن كل الشبهات والتركيبات المصطنعة والحسابات الضيقة التي لا نرتضيها لمصادقية المشهد السياسي السليم المنشود.

شعبي العزيز، لقد شكلت ثورة الملك والشعب، ملحمة تاريخية، من أجل حرية الوطن والمواطنين.

فبفضل التضحيات الجسام، التي بذلها جيل الوصية، حررنا ووجدنا تبعاء، أجزاء الوطن.

وها نحن اليوم، نواصل النضال ضد أي محاولة للنيل من سيادتنا ووحدتنا الترابية.

كما نقود، بكل ثقة وحزم، مسيرة تجديد هذه الثورة، لبلوغ هدفها الأسمى والأصعب، ألا وهو تحفيز المبادرات الخلاقة، لكل مواطن ومواطنة، وتشجيع استثمارها المنتج، هدفنا الأسمى توفير أسباب العيش الحر الكريم لكل المغاربة.



وفي ذلكم خير وفاء، لأرواح أبطال ثورة الملك والشعب الخالدة، وفي مقدمتهم جدنا  
ووالدنا، المنعمان جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني أكرم الله مثوَاهما،  
ولتضحيات كل الشهداء والمناضلين الأبرار كما أنه خير مسيل لتكريم مواهبنا  
وشبابنا، الذي نحرص على تأهيله وتحفيزه على العمل، حاملا مشعل المواهب، كما حمل  
أسلافه مشعل الوصية.

وبنفس روح الغيرة الوصية الصادقة، والمواهب المسؤولة، متجددي شعبي العزيز، كما  
عهدتني دوما، ناهضا بأمانة قيادة كل مكونات الأمة، من أجل مواصلة بناء مغرب  
التقدم في تشبث بهويته الأصيلة.

إنه المغرب التنموي الديمقراطي الذي يجب عليك استحضاره، شعبي العزيز دوما  
وعلى مدى الحملة، ولا سيما عندما تخلو مع ضميرك الحي، في معزل التصويت، حيث  
ستختار لنفسك ولوطنك، بكل حرية ومسؤولية، الأجدس بتقلد أمانة النيابة عنك بما  
تفرزه صناديق الاقتراع باعتبارها سلحة الاحتكام الديمقراطي، المجسد لحسمك بين  
برامج وخطابات متعددة، مائلين الله تعالى أن يجعلنا جميعا، من "الذين يستمعون  
القول فيتبعون أحسنه". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.